



ANTI-BRIBERY AND CORRUPTION POLICY



سياسة مكافحة الرشوة والفساد Anti-Bribery and Corruption Policy

المقدمة

تلتزم جامعة تبوك بتطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية والسلوك الأخلاقي في جميع أنشطتها الأكاديمية والإدارية والبحثية. وتهدف هذه السياسة إلى منع ومكافحة الرشوة والفساد بكافة أشكالهما، وتعزيز بيئة مؤسسية قائمة على الثقة والمساءلة والامتثال.

الأهداف

تهدف هذه السياسة إلى:

- اعتماد مبدأ عدم التسامح المطلق تجاه الرشوة والفساد.
- ضمان الامتثال للأنظمة واللوائح ذات العلاقة، بما في ذلك معايير هيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة).
- تعزيز ثقافة النزاهة والحوكمة الرشيدة داخل الجامعة.
- حماية سمعة الجامعة وتعزيز الثقة لدى جميع أصحاب المصلحة.

نطاق التطبيق

تُطبق هذه السياسة على:

- جميع منسوبي الجامعة (أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، الطلاب).
- الموردون والمتعاقدون والشركاء.
- جميع الأنشطة والمعاملات التي تتم باسم الجامعة أو لصالحها.

بيان السياسة

تلتزم جامعة تبوك بما يلي:

- حظر جميع أشكال الرشوة والفساد بشكل قاطع.
- تطبيق أعلى معايير النزاهة في جميع العمليات والإجراءات.
- ضمان الشفافية في اتخاذ القرارات والمعاملات المالية والإدارية.

الممارسات المحظورة:

- تقديم، أو طلب، أو قبول أي رشوة، أو منفعة غير مشروعة.
- تقديم مدفوعات تسهيلية لتسريع الإجراءات.
- استغلال المنصب لتحقيق مكاسب شخصية.
- إخفاء أو تزوير المعلومات أو السجلات.
- أي تعارض مصالح يؤدي إلى ممارسات غير أخلاقية.

آلية التنفيذ

تعمل الجامعة على تنفيذ هذه السياسة من خلال:

- إنشاء قنوات رسمية وآمنة للإبلاغ عن المخالفات (بما في ذلك البلاغات السرية).
- حماية المبلغين من أي إجراءات انتقامية.
- تطبيق إجراءات تحقيق عادلة وشفافة.
- تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية دورية.
- دمج مبادئ النزاهة في السياسات والإجراءات المؤسسية.

المسؤوليات

الإدارة العليا:

- اعتماد السياسة والإشراف على تنفيذها.
- تعزيز ثقافة النزاهة على مستوى الجامعة.

الوحدات الإدارية والأكاديمية:

- تطبيق السياسة ضمن العمليات اليومية.

- دعم الالتزام المؤسسي.

الموظفون والطلاب:

- الالتزام بأحكام السياسة.
- الإبلاغ عن أي ممارسات مشبوهة.

الأطراف الثالثة:

- الالتزام بمعايير الجامعة في النزاهة ومكافحة الفساد.

المتابعة والتقييم

- متابعة الالتزام من خلال أدوات الحوكمة والتدقيق الداخلي.
- إعداد تقارير دورية حول الامتثال.
- معالجة المخالفات وفق الإجراءات النظامية.

المراجعة والتحسين المستمر

- مراجعة السياسة كل ثلاث سنوات أو عند الحاجة.
- تحديثها بما يتوافق مع الأنظمة الوطنية و أفضل الممارسات العالمية.

التنفيذ والامتثال

- تسري هذه السياسة اعتباراً من تاريخ اعتمادها.
- يعد الالتزام بها إلزامياً لجميع منسوبي الجامعة.
- قد يؤدي عدم الالتزام إلى إجراءات تأديبية وفق الأنظمة المعمول بها.

النشر والتعميم

- تُعمم على جميع كليات وعمادات وإدارات الجامعة.
- تُنشر عبر الموقع الإلكتروني الرسمي للجامعة.

11. الاعتماد

تم اعتماد هذه السياسة من قبل: الإدارة القانونية